مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر القوى العاملة الصناعية في تحقيق القيمة المضافة الصافية لقطاع الصناعة والمشروعات الصناعية الصغيرة في سورية
اسم الكاتب: د. ابتهال قابقلين، هديل معلا
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5378
تاريخ الاسترداد: 2026/11/04 01:46 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Impact Of Industrial Labor On Achieving Net Value Added For The Industrial Sector And Small Industrial Projects In Syria

Dr. Ebtehal Kabakly *
Hadeel Moualla **

(Received 10 / 10 / 2019. Accepted 23 / 1 / 2020)

□ ABSTRACT □

This research aims to shed light on the reality of small industrial projects in particular and the reality of the industrial sector in general through studying the relative importance of small projects in industry and the impact of employment on achieving net output in each of them, This can be achieved through the study of several indicators:
1-first indicator:
Ratio of small industrial projects contribution in the industrial net output in the cost of production factors.
2-second indicator:
Ration of small industrial projects contribution in employment of labor in the industrial sector.
3-third indicator:
The correlation between the numbers of employees in small industrial projects as an independent variable and the industrial net output with cost factor in these projects as a dependent variable.
4-forth indicator:
The correlation between the number of employees in the industrial sector as an independent variable and the industrial net output with cost factors as a dependent variable.
And thus we can reach a set of results that show the effectiveness of the employment of workers in small industry and industrial projects in the composition of the net output and the most important problems that face it.
In addition to presenting a set of proposals that could contribute to solving these problems.

Keywords: Syrian industrial sector, small industrial projects, number of employees, the industrial net output in the cost of production factors.

***Associate Professor- Economics & Planning Department, Faculty Of Economic, Tishreen University ، Lattakia - Syria.**
****postgraduate Student- Economics & Planning Department, Faculty Of Economic, Tishreen University, Lattakia- Syria.**

أثر القوى العاملة الصناعية في تحقيق القيمة المضافة الصافية لقطاع الصناعة والمشروعات الصناعية الصغيرة في سورية

الدكتورة ابتهال قابقلي *

هديل معلا **

(تاريخ الإيداع 10 / 10 / 2019. قُبِل للنشر في 23 / 1 / 2020)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى دراسة الأهمية النسبية للمشروعات الصغيرة في الصناعة و أثر توظيف القوى العاملة في تحقيق الناتج الصافي لكل من المشروعات الصناعية الصغيرة بشكل خاص والقطاع الصناعي بشكل عام ، ويتم ذلك من خلال دراسة عدة مؤشرات:

- **المؤشر الأول:** نسبة مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة في الناتج الصافي الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج.
- **المؤشر الثاني:** نسبة مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة في تشغيل القوى العاملة في القطاع الصناعي.
- **المؤشر الثالث** : العلاقة الارتباطية بين عدد العاملين في المشروعات الصناعية الصغيرة كمتغير مستقل والناتج الصافي الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج في هذه المشروعات كمتغير تابع.
- **المؤشر الرابع:** العلاقة الارتباطية بين عدد العاملين في القطاع الصناعي كمتغير مستقل والناتج الصافي الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج كمتغير تابع.

وبالتالي الوصول إلى مجموعة من النتائج التي تبين مدى فعالية تشغيل العاملين في المشروعات الصناعية والصناعية الصغيرة في تكوين الناتج الصافي وأهم المشكلات التي تعترض ذلك.

بالإضافة لتقديم مجموعة من المقترحات التي من الممكن أن تساهم في حل هذه المشكلات.

الكلمات المفتاحية: القطاع الصناعي السوري، المشروعات الصناعية الصغيرة، عدد العاملين، الناتج الصناعي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج.

*** أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.**

**** طالبة ماجستير – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية**

مقدمة:

يعد القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية في أي عملية تنمية، لقدرته على نقل المجتمع ككل ومستوى معيشة أفراده إلى مستويات أكثر تطوراً ورخاءً، ولقدرته على خلق فرص عمل وتوفير احتياجات السوق المحلية والتصديرية وترشيد الاستيراد وبالتالي تحسين وضع الميزان التجاري للدولة، حيث يمتاز هذا القطاع بإمكانية التحكم به وتوقع نتائجه بشكل أكثر دقة مقارنة بقطاع الزراعة، وانطلاقاً من أهمية هذا القطاع في دعم اقتصادنا الوطني كان لا بد من دراسة حجم المشاريع الصناعية المناسبة لواقع الاقتصاد السوري الذي يسوده انخفاض في الادخار ومخاطر استثمارية متعددة ، بالإضافة لانخفاض عام في مستوى الدخول ، مما جعل المشروعات الصناعية الصغيرة هي الأكثر ملاءمة لهذه الظروف، بالإضافة لقدرة هذه المشروعات تحديداً على الانتشار السريع على مساحات واسعة والوصول لأماكن لا تصلها المشروعات الكبيرة كمناطق الريف النائية، ولأهميتها في تأمين مدخلات الصناعات الكبيرة وحاجات السوق الداخلية ومنافسة البضائع المستوردة بالجودة والأسعار في حال تم الاهتمام بها وحل مشكلاتها، كما لعبت هذه المشروعات دوراً هاماً في استقطاب العاملين وامتصاص جزء هام من البطالة ، حيث سيتم في هذا البحث دراسة تأثير القوى العاملة على تحقيق الناتج الصناعي بشكل عام والناتج الصناعي للمشروعات الصناعية الصغيرة بشكل خاص والإجابة على التساؤل حول قدرة هذه العمالة على إنتاج قيم مضافة، أم كانت وظيفة هذه المشروعات والتوظيفات اجتماعية بتأمين فرص عمل منخفضة الأجر دون تحقيق منفعة اقتصادية وطنية بشكل متوافق مع حجم التشغيل فيها.

أهمية البحث وأهدافه:

يستمد البحث أهميته من أهمية الصناعة والمشروعات الصناعية الصغيرة ودورهما في عملية التنمية، حيث يهدف البحث لتحليل واقع التشغيل فيهما، وقدرة القوى العاملة على خلق القيم المضافة لمعرفة مدى فعالية القوى العاملة الصناعية وجدوى توظيف هذه القوى في القطاع الصناعي بشكل عام وفي المشروعات الصناعية الصغيرة بشكل خاص، والتعرف على أهم المشكلات التي تعترض هذه الفعالية، لاقتراح بعض الحلول المناسبة.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في ضعف مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة في الناتج الصناعي الصافي وضعف قدرة اليد العاملة في المشروعات الصناعية الصغيرة وفي القطاع الصناعي بشكل عام على تحقيق القيمة المضافة الصافية، وذلك رغم توفرها، وبالتالي تكمن المشكلة في الإجابة على التساؤلات الآتية:

1. ما هو واقع مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة في تحقيق الناتج الصافي الصناعي.
2. ما هو واقع مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة في تشغيل القوى العاملة الصناعية.
3. هل يوجد علاقة ارتباطيه بين تشغيل القوى العاملة وبين تحقيق الناتج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج في المشروعات الصناعية الصغيرة.
4. هل يوجد علاقة ارتباطيه بين تشغيل القوى العاملة وبين تحقيق الناتج الصافي الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج.

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى : H0: لا توجد علاقة ارتباطيه بين عدد العاملين في المشروعات الصناعية الصغيرة في سورية x وبين الناتج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج المتحقق من هذه المشروعات y.

الفرضية الثانية: H0: لا توجد علاقة ارتباطيه بين عدد العاملين في قطاع الصناعة السوري x وبين الناتج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج المتحقق من هذه المشروعات y.

منهجية البحث:

المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع المعلومات وتحليلها خلال فترة الدراسة وتفسير العلاقات بين متغيرات الدراسة.

كما تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية لدراسة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات بناء على أرقام المجموعة الإحصائية في سورية للأعوام (1990- 2016).

النتائج والمناقشة:

ستتم دراسة أثر تشغيل القوى العاملة في المشروعات الصناعية الصغيرة وفي قطاع الصناعة السوري على الناتج الصافي الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج من خلال دراسة المؤشرات الأربعة الرئيسية كالآتي:

1.المؤشر الأول: نسبة مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة في الناتج الصافي الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج.

لم يتوقف الباحثون عن دراسة أثر المشروعات الصغيرة على الاقتصاد خلال كل المراحل الاقتصادية وفي كل بلدان العالم المتقدمة والنامية، لما لها من أهمية تنموية وقدرة على النهوض بالاقتصاد وقت الأزمات انطلاقاً من أي واقع اقتصادي مهما كان متردي، حيث تعد المشروعات الصغيرة آلية معتمدة في معظم البلدان لتخفيض معدلات البطالة إلى أدنى مستوى [1]، وتلبية احتياجات السوق المحلية ودعم المشروعات الكبيرة وترشيد الاستيراد ودعم الصادرات وزيادة الناتج القومي من خلال مشاركة جميع شرائح المجتمع في تحقيقه من خلال عمليتي الادخار والاستثمار وذلك بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال التي كانت من الممكن أن توجه نحو الاستهلاك خاصة في البلدان النامية. [2]

كما أن سعة انتشار هذه المشاريع أدت لوصولها إلى صغار المستثمرين فهي أقل كثافة رأسمالية أي أن رأس المال بالنسبة لكل فرصة عمل تخلق يكون أقل في حالة المنشآت الصغيرة عنه في حالة المنشآت الكبيرة، وبالرغم من أن المنشآت الصغيرة قد تحقق قيمة مضافة اقل للعامل فإن لها قيمة مضافة أعلى لرأس المال.

حيث تكون الكثافة الرأسمالية = رأس المال المستثمر / قيمة الناتج

لذلك تبدو المشاريع الصغيرة مناسبة أكثر للمناطق قليلة النمو ذات رؤوس الأموال الصغيرة كالمدن الصغيرة وأطراف القرى حيث توجهها للاستغلال الأمثل مما يخلق فرص عمل تسهم في امتصاص حدة الفقر فيها وتؤدي إلى انتعاشها . [3]

وبالرغم من توفر معلومات كثيفة حول المشروعات الصغيرة نجد أنه من الصعب تحديد مفهوم دقيق وشامل لها وذلك بسبب اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية من بلد لآخر، والذي نتج عنه اختلاف المعايير التي يتم الاعتماد عليها حتى ضمن الدولة الواحدة وأحيانا" خلال الفترة الزمنية نفسها أو من نقطة زمنية إلى أخرى ، ومن قطاع اقتصادي إلى آخر ، مما يجعل عملية تعريف المشروعات الصغيرة مهمة صعبة ومعقدة ، ففي العديد من البلدان لا يوجد تعريف رسمي لها بينما يوجد تعريفات عديدة في دول أخرى، لاختلاف درجة النمو الاقتصادي بين دولة وأخرى و اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي من مشروع لآخر في الدولة الواحدة كالمشروعات الصناعية التي تحتاج لعمالة كبيرة واستثمارات ضخمة مقارنة بالمشروعات التجارية. [4]

وعلى الرغم من ذلك فقد ظهرت بعض التعريفات على المستوى الدولي حيث اعتمد بعضها على المعايير الكمية كعدد العمال ورأس المال ورقم الأعمال [5] ، واعتمد بعضها الآخر على المعايير النوعية كمعيار الملكية والمسؤولية وحصة المشروع من السوق ومحلية النشاط. [2]

وتلعب المشروعات الصناعية الصغيرة بشكل خاص الدور الأكبر في دفع عجلة الاقتصاد قياساً بالمشروعات الصغيرة الأخرى لما للصناعة من أهمية خاصة في خلق قيم مضافة ونقل المجتمع لمرحلة أكثر تطوراً.

ففي سورية نلاحظ أن المشروعات الصغيرة تمثل معظم المشروعات الصناعية ، حيث تم تصنيف المشروعات الصغيرة نسبة إلى عدد العمال حسب توزيع الفئات الصادر عن المسوحات الإحصائية للمكتب المركزي للإحصاء أو حسب المرسوم التشريعي رقم 39 لعام 2006 أو بحسب التعريف الوطني الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة لعام 2009 المعتمد على معياري عدد العمال وقيمة المبيعات، أو حسب التعريف الصادر عن مجلس النقد والتسليف عام 2010 المعتمد على معياري عدد العمال وقيمة الموجودات، وكان هذا التصنيف لا يراعي القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه المشروعات الصغيرة * ، واستمر هذا الحال حتى صدور القانون رقم (2) عام 2016 القاضي باستحداث هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث صنفت المشروعات الصناعية الصغيرة حسب هذا التعريف بالاعتماد على معياري عدد العمال و المبيعات السنوية أو الموجودات وبقيم مختلفة عن قيم تصنيف المشروعات الصغيرة في القطاعات الأخرى. [6]

الجدول رقم (1) مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة في الناتج الصناعي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج خلال الفترة (1990–2016) – (بأسعار 2000 الثابتة، بآلاف الليرات السورية)

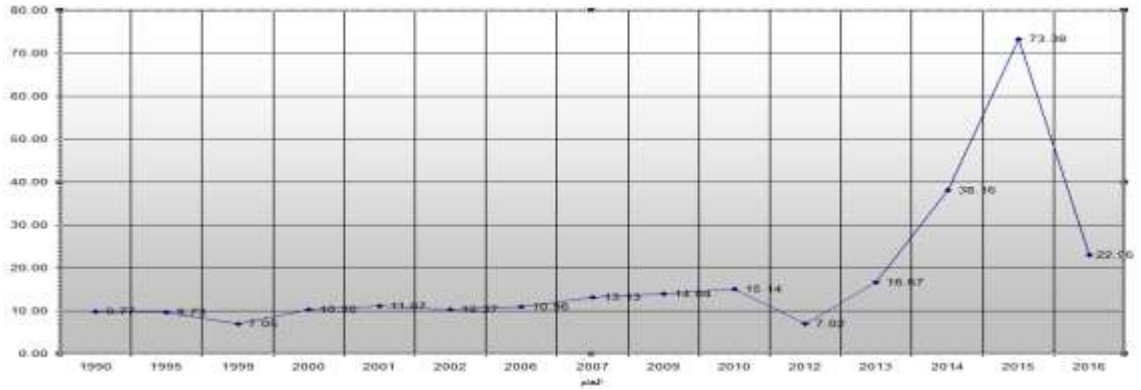
العام	الناتج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج للمشروعات الصناعية الصغيرة	معدل تغير الناتج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج في المشروعات الصناعية الصغيرة %	الناتج الصافي الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج	معدل تغير الناتج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج في قطاع الصناعة %	نسبة الناتج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج في المشروعات الصغيرة من الناتج الصافي الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج %
1990	12961098	–	132707000	–	9.77
1995	20351033	57.02	209170000	57.62	9.73
1999	21190499	4.12	300450000	43.64	7.05
2000	28314130	33.62	274798000	-8.54	10.30
2001	32540005	14.92	293855000	6.93	11.07
2002	29301620	-9.95	282444000	-3.88	10.37
2006	34532801	17.85	315171000	11.59	10.96
2007	44018451	27.47	335281000	6.38	13.13
2009	50732026	15.25	361212000	7.73	14.04

* **إن تصنيف المشروعات الصناعية الصغيرة في هذا البحث يعتمد على تقسيم الفئات حسب عدد العمال (1-9 عمال) الصادر عن المسوحات الصناعية للمكتب المركزي للإحصاء بسبب اعتماد الباحثة على البيانات الصادرة عن هذه المسوحات بدءاً من عام 1990 وحتى عام 2016 (قبل صدور تعريف القانون رقم 2 لعام 2016).**

15.14	−3.46	348729000	4.06	52792720	2010
7.02	−38.49	214491000	−71.47	15060070	2012
16.67	−35.64	138045000	52.80	23011920	2013
38.16	−34.19	90843000	50.65	34668221	2014
73.38	−27.40	65949000	39.60	48395285	2015
22.96	36.06	89730000	−57.43	20602854	2016

المصدر: الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية ونتائج المسح الصناعي للأعوام المذكورة

حسبت معدلات التغير والنسب من قبل الباحثة.



الشكل (1) يبين نسبة مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة في تكوين الناتج الصافي الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج للفترة(1990−2016).

إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

بالاعتماد على الجدول (1) والشكل (1) نلاحظ الآتي:

أ. خلال الفترة (1990−2000) : في هذه الفترة تحولت سورية من بلد مستورد للنفط إلى بلد مصدر له وشهدت هذه المرحلة عدة تغيرات أخرى كإصدار القانون رقم 10 عام 1991 لتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب للاستثمار في الاقتصاد السوري وخاصة في القطاع الصناعي والذي استفادت منه المشروعات المتوسطة والكبيرة حيث بلغ معدل نمو الناتج الصافي الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج 57.62% وهذا يدل على إفساح المجال لمشاركة القطاع الخاص المتجه بمعظمه للمشروعات الصناعية وفق نهج التعددية الاقتصادية التي وفرها هذا القانون، ورغم هذا فقد ارتفع معدل نمو الناتج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج للمشروعات الصناعية الصغيرة فبلغ 57.02% عام 1995 مقارنة بعام 1990 ، ، لكن نسبة مشاركة المشروعات الصغيرة الصناعية في الناتج الصافي الصناعي بقيت قليلة خلال هذه الفترة حيث بلغت 9.77% عام 1990، و 9.73% عام 1995 و انخفضت إلى 7.05% عام 1999، ففي بداية التسعينات واكب ظهور الاستثمارات والانفتاح الاقتصادي ارتفاع الأسعار وخاصة للمواد الاستهلاكية الأساسية نتيجة رفع الدعم عنها ورفع أجور العاملين في القطاع العام ، مما رافقه ارتفاع تكاليف الإنتاج ،ثم اتبعت الحكومة بعد عام 1995 سياسات انكماشية حادة جداً أدت إلى تخفيض معدل التضخم تباعاً، وصولاً إلى أرقام سالبة في معدله ، وكانت موازنة الدولة الأداة الرئيسية في إدارة التضخم، فانتقلت بشكل سريع إلى سياسة تقشف صارمة، لا يحلم صندوق النقد الدولي بفرضها بهذه القسوة على أية حكومة، خرجت بعدها الموازنة بفائض قدره 9% من إيرادات الحكومة، كما أدت

هذه السياسات إلى تقليص معدلات التضخم من 8 % في عام 1997 إلى قيم سالبة في عام 1999،رافقه انخفاض في الطلب على المنتجات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وبالتالي أدى لانخفاض في قيمها المضافة وفي إنتاجها ،كما رافقه انخفاض في مساهمة الصناعات الصغيرة من الإنتاج والناتج الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج، واستمرت حالة الركود السابق حتى عام 2003. [7]

ب. خلال الفترة (2000-2010): تعرضت معدلات تغير الناتج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج للقطاع الصناعي والمشروعات الصناعية الصغيرة لتذبذب يظهره الجدول رقم (1) حيث بلغت قيماً سالبة عام 2002 بمعدل 9.95-% للمشروعات الصناعية الصغيرة و 3.88- % في القطاع الصناعي ككل ، ثم أخذت بالارتفاع لتبلغ 15.25% للمشروعات الصناعية الصغيرة و 7.73% في القطاع الصناعي لعام 2009 كما ارتفعت معها نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة الصناعية في الناتج الصافي الصناعي كما يؤكده الشكل (1) بقيمة 14.04% لنفس العام حيث يعود سبب زيادة هذه النسبة لزيادة عدد لمشروعات الصناعية الصغيرة بسبب اختيار مبدأ اقتصاد السوق الاجتماعي كمنهج اقتصادي للإصلاح ودعم مسيرة التحديث والتطوير من خلال علاقة تشاركية وطيدة مع القطاع الخاص، وصدور المرسوم التشريعي رقم /57 /لعام 2004 الخاص بإحداث المدن الصناعية بالإضافة لصدور المرسوم التشريعي رقم /9 /لعام 2007 المتضمن إحداث هيئة الاستثمار السورية. [8]

حيث بلغ في عام 2009 عدد المشروعات الصناعية الصغيرة 97333 مشروعاً صغيراً أي ما نسبته 97% من مشروعات القطاع الخاص الصناعي ، وفي عام 2010 نلاحظ زيادة مساهمة المشروعات الصغيرة الصناعية في الناتج الصافي الصناعي لتبلغ 15.14% رغم انخفاض عدد المشروعات الصناعية الصغيرة لتصبح 93926 مشروعاً صغيراً [9] ، حيث تسبب في زيادة النسبة السابقة ارتفاع القيمة المضافة في هذه المشروعات بمعدل 4.06% المترافق مع انخفاض هذا المعدل لقطاع الصناعة ككل في نفس العام ليبلغ 3.46-% حيث خضعت المشروعات الصناعية الصغيرة لتأثير العوامل السلبية للسياسات المتبعة في هذه الفترة بشكل أقل حدة من تأثيرها على باقي لمشروعات في القطاع الصناعي إلا فيما يخص زيادة عددها، ومن هذه العوامل :

1. تحرير التبادل التجاري نتيجة الاتفاقيات مع عدد من الدول في البلدان العربية وتركية مما ساهم في عدم التدقيق في مواصفات السلع المستوردة الصناعية ومنها مدخلات الإنتاج الصناعي .

2.الحماية المطلقة للصناعات الوطنية والتي استمرت سابقاً لفترة طويلة ولحقتها عدة قوانين وقرارات كالقانون رقم 24 عام 2010 الخاص بحماية الصناعات الناشئة، حيث أدت هذه السياسة لتدني مستوى المنتجات الصناعية التنافسي من حيث الجودة والسعر مع المنتجات المشابهة في الأسواق الإقليمية والدولية، وأدت إلى انتشار ظاهرة التهريب وخسارة الاقتصاد السوري للرسوم الجمركية على الواردات الصناعية، ثم توجه المستهلك إلى المنتج المستورد بشكل غير مسبوق وذلك عند حدوث الانفتاح الاقتصادي وتخفيض الرسوم الجمركية لاحقاً على الواردات الصناعية، مما سبب إغلاق الكثير من الصناعات السورية.

3. ضعف المناخ الاستثماري وخاصة الاستثمار الصناعي في سورية لأسباب إدارية وتنظيمية وتبدل السياسات سنوياً حتى عام 2006 مع تبدل كل وزير للصناعة، كتعدد الجهات المسؤولة وازدواجية المعايير وسيطرة المشاريع الصناعية الصغيرة وكثرة المشاكل المحيطة بها.

4. عدم وجود صناعات تحويلية متطورة تؤمن التميز في النوعية والسعر فمعظمها صناعات تقليدية ذات تكنولوجيا بسيطة، وذلك رغم توفر المواد الأولية الممتازة لبعضها محلياً كصناعة الألبسة والنسيج السوري والتي ينافسها بقوة

الصناعات المصرية والتركية والصينية رغم أن بعضها يعتمد على القطن السوري المحلوج والغزل القطني المصدر، فنلاحظ أن هذه الصناعات قد غاب عنها المكونات المعرفية المتمثلة بحسن التصميم والجودة والتسويق والإدارة أما المنتجات الغذائية فتتكون من منتجات نمطية وذات قيمة مضافة متدنية رغم حداثة بعض خطوط إنتاجها، ، واعتمدت الصناعات الهندسية على تجميع القطع المستوردة ، أما الصناعات الكيميائية فنجد أن الصناعات الدوائية السورية قد حققت تطوراً ملحوظاً مقارنة بالصناعات الكيميائية الأخرى كالمنظفات والبلاستيك ذات الحلقة الإنتاجية الواحدة والقيمة المضافة المتدنية، وبالتالي فإن المنتج الصناعي السوري في وضع سيء مقارنة مع المنتجات الأجنبية المتوفرة في السوق. [10]

حيث انخفضت مشاركة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي عام 2007 من 7.9% بالأسعار الثابتة، و 6.9% بالأسعار الجارية، لتصل إلى 6.4% بالأسعار الجارية عام 2008 ، وهي نسبة متدنية مقارنة بنسبة الناتج الصناعي بالأسعار الجارية لقطاع الصناعة التحويلية بنفس العام للدول العربية الأخرى حسب التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2009 والصادر عن صندوق النقد العربي حيث بلغت هذه النسب:15.6% في مصر،18.1% في الأردن، 17.9% في تونس،9.1% في لبنان، 8.4% في السعودية، 10.2% في عمان، 7% في السودان، 7.6 % في البحرين والمغرب. [11]

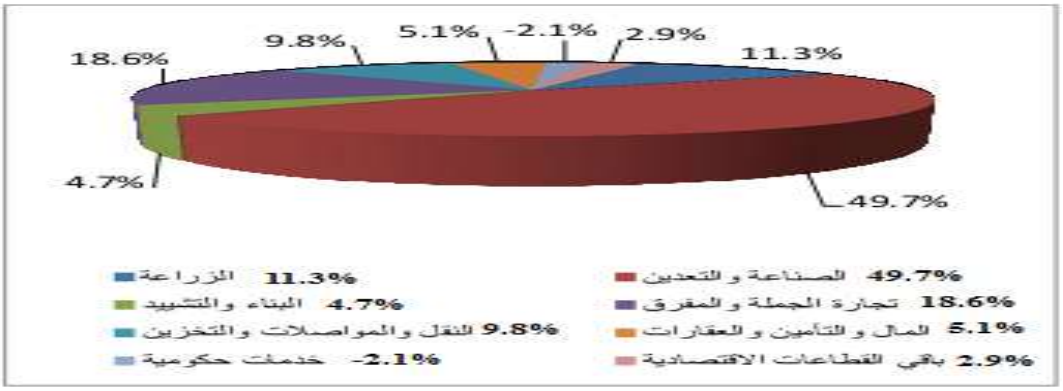
5.انخفاض الاستثمار الصناعي الذي يعود لتدني القدرة التمويلية والذي تلعب المصارف دوراً هاماً في توفيرها، حيث انخفضت تسليفات المصارف العامة في القطاع المصرفي من 26052 مليون ل.س عام 2005 إلى 2.3289 مليون ل.س عام 2007 في الوقت الذي زادت فيه تسليفات المصارف الخاصة لهذا القطاع لكنها بقيت ضعيفة مقارنة بباقي القطاعات، حيث حظي القطاع الصناعي عام 2007 بما لا يزيد عن 6% من تسليفات المصارف العامة والخاصة، ويعد بذلك القطاع الأقل اهتماماً بين القطاعات الاقتصادية وبالطبع كان المستثمرون في المشروعات الصغيرة هم أصحاب الاهتمام الأقل نظراً لانخفاض ملاءتهم المالية. [12]

ج. خلال الفترة (2010-2016): يظهر الجدول (1) أن معدل تغير الناتج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج للمشروعات الصناعية الصغيرة قد بلغ حداً سالباً غير مسبوق عام 2012 أي بعد عام واحد على اندلاع الأزمة السورية بقيمة 71.47- % حيث سببت الحرب على سورية تدمير وخروج الآلاف من هذه المشروعات من السوق .

ويمثل عام 2011 بداية الحرب على سورية التي أدت لأزمة سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية ، فكان من الطبيعي خروج الكثير من المنشآت الصناعية العامة والخاصة من السوق، بسبب تدمير البنى التحتية لجزء كبير منها، وصعوبات العمل المحيطة بجزء آخر منها كعدم توفر المواد الأولية المحلية والمستوردة وارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب الحصار ، وصعوبة الوصول إلى المعامل الموجودة في مناطق ساخنة، وصعوبة توفير الطاقة اللازمة لعملها، وتدمير المرافق الخدمية العامة ذات الصلة بها كشبكة المياه والسكك الحديدية والطرق، بالإضافة لنزوح العمال والخبرات ورجال الأعمال ورؤوس الأموال إلى الخارج.

حيث استمر تأثير هذه الحرب على منشآت القطاع الصناعي المتوسطة والكبيرة وهذا ما تؤكده القيم السالبة لمعدل تغير الناتج الصافي الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج بدءاً من عام 2010 وحتى عام 2015 في الجدول(1) بينما تمكنت المشروعات الصناعية الصغيرة من العودة للعمل في المناطق الآمنة وذلك بدءاً من العام الثالث للحرب على سورية وهذا ما يؤكده زيادة نسبة مساهمتها في الناتج الصافي الصناعي والتي بلغت ذروتها في عام 2015 بمعدل 73.38% كما يظهر في الشكل (1).

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الصناعة والتعدين كان له النصيب الأكبر من الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية حيث يبين الشكل (2) توزيع الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي في القطاعات الاقتصادية خلال الأعوام (2011-2015) .



الشكل(2) نسب توزيع خسائر الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية للأعوام (2011-2015)

المصدر: تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري (2011-2015)، تقرير صادر عن مركز دمشق للأبحاث والدراسات (مداد)، ص12.

وتعادل الخسائر التي تعرض لها القطاع الصناعي خلال هذه الفترة (6) أضعاف إنتاجية القطاع في عام 2010 ، و (21) ضعف للناتج المقدر لهذا القطاع في عام 2015 .

وهذه الخسائر تشمل أيضاً الصناعة الاستخراجية التي تعرضت لأكبر عمليات السرقة والنهب والتخريب، والتي تسببت بها أيضاً العقوبات المفروضة على تصدير واستيراد النفط من سورية وإليها.

كما تعرض قطاع النفط والغاز لتخريب الحقول وشبكات نقل النفط والمشتقات النفطية حيث خرجت معظمها من سيطرة الحكومة ،كما تمت سرقة الآليات والمعدات والتجهيزات،فانخفض الإنتاج إلى أقل من 5% مما كان يتم إنتاجه قبل الأزمة. [13]

2. المؤشر الثاني: المساهمة النسبية للمشروعات الصناعية الصغيرة في تشغيل القوى العاملة في القطاع الصناعي:

تنتشر البطالة في مختلف دول العالم و ليست حكراً على الدول النامية فقط، إلا أن هنالك اختلاف بينها في درجة حدة البطالة وذلك يعود لوجود أسباب خاصة في كل دولة تؤدي إلى ظهورها ، ولذلك تختلف الأساليب المعتمدة من قبل كل دولة في معالجتها، ولكن لا يمكن الاختلاف عالمياً على أهمية الصناعة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي للبلد من ناحية وامتصاص جزء هام من البطالة من جهة أخرى.

وكان لسورية حصتها من البطالة حيث بلغت ذروتها في عام 2015 كما يظهر في الجدول (2)

الجدول رقم (2) معدلات البطالة (2001-2016)

معدل البطالة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2015	2016
مجموع	10.3	11.7	10.8	12.3	8.1	8.2	8.4	10.9	8.1	8.6	14.9	34,9	48,4	42

المصدر: الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء ، إحصاءات قوة العمل

ومن أهم أسباب هذه البطالة:

1. ارتفاع معدل النمو السكاني حيث يعتبر المجتمع السوري مجتمعاً فتياً .

2. تحتل سورية المرتبة 87 من مجموعة 88 دولة لجهة التقنية المعقدة في القيمة المضافة المحققة من الصناعات التحويلية ، حيث تهيمن الصناعات الكثيفة العمالة ذات التقانة المنخفضة على الصناعة السورية فينخفض الطلب على التقنيين المؤهلين وذوي الكفاءات العالية ويكتفى بالعمالة الغير مدربة والقليلة والتي تسهم بدورها في تخفيض القيم المضافة ، وحتى في المشروعات الصغيرة التي تهيمن على معظم المشروعات في القطر عددياً فهي كثيراً لا تتجاوز حدود التوظيف العائلي ويعد ذلك من أحد أهم عيوبها التي تقف أمام زيادة الطلب على القوى العاملة ذات الكفاءة العالية

3. ضآلة برامج المساعدات الحكومية والضمانات الاجتماعية ونظام لإعانة البطالة في ظل وجود معدلات نمو اقتصادية متدنية فمنذ بداية تسعينات القرن الماضي حدث هبوط كبير في أداء الاقتصاد السوري، مترافقاً بنمو سكاني كبير مما أدى لعجز النظام الاقتصادي عن استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل عام بعد عام كما أدى لانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قياساً بدول أخرى فنتج عنه انخفاض في الاستثمار وفرص العمل مما زاد من حدة البطالة كما ارتفعت البطالة المقنعة [14]

4. الحرب على سورية في السنوات الأخيرة.

ونلاحظ من الجدول أن معدل البطالة تزايد بشكل ملحوظ خلال سنوات الحرب على سورية فهناك كثيرون ممن فقدوا أعمالهم في القطاع الخاص نتيجة تدمير المنشآت والمعامل، أيضاً هناك من أحجموا عن العمل، لأسباب مختلفة، كما تزايد عدد المهاجرين ولاسيما في عام 2015 وكان معظمهم من الفئة التي تقع في سن العمالة.

وبذلك نجد أن ظاهرة البطالة في الجمهورية العربية السورية تسبب بها زيادة من جانب عرض القوى العاملة من جهة ونقص في جانب الطلب على القوى العاملة من جهة أخرى، وعلينا ألا نغفل وجود البطالة المقنعة والتي تعد سبباً هاماً في نقص الإنتاجية إذا ما قورنت بعدد العاملين .

وبما أن المشروعات الصغيرة تشكل معظم المشروعات السورية فهي بالتالي تؤمن فرص عمل كبيرة وتمتص جزءاً هاماً من البطالة، وسنركز في هذا البحث على القوى العاملة في المشروعات الصناعية الصغيرة على وجه التحديد والتي تشكل جزءاً من العمالة الصناعية وفيما يلي البيانات المتعلقة بهذين المتغيرين:

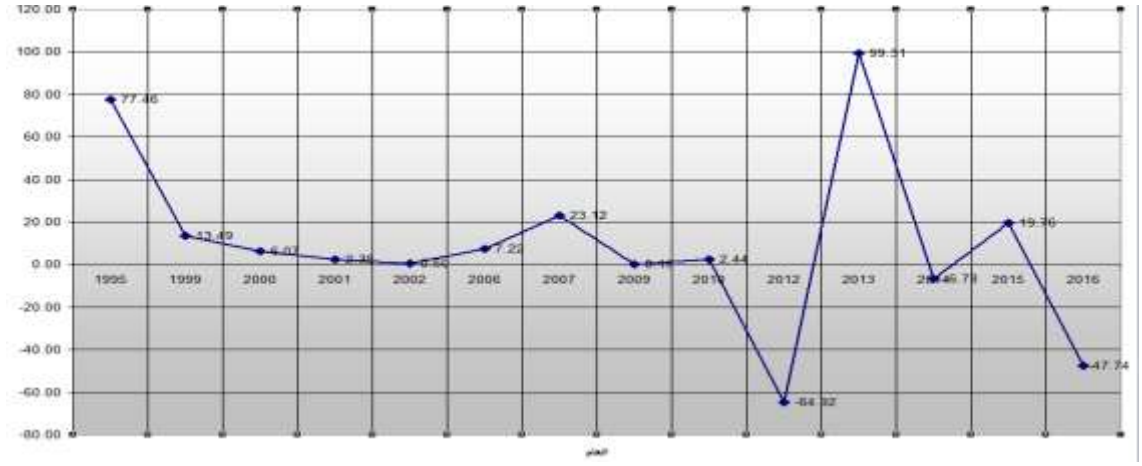
الجدول رقم (3) مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة في تشغيل القوى العاملة في قطاع الصناعة خلال الفترة (1990-2016) - عامل

العام	عدد العاملين في المشروعات الصناعية الصغيرة	معدل تغير العمالة في المشروعات الصناعية الصغيرة %	عدد العاملين في الصناعة	معدل تغير العمالة في قطاع الصناعة %	نسبة مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة بتشغيل العمالة في القطاع الصناعي %
1990	105659	-	259386	-	40.73
1995	187505	77.46	365787	41.02	51.26
1999	212806	13.49	426807	16.68	49.86
2000	225731	6.07	441717	3.49	51.10
2001	231106	2.38	556202	25.92	41.55
2002	232267	0.50	466746	-16.08	49.76
2006	249038	7.22	562940	20.61	44.24

61.81	−11.87	496113	23.12	306626	2007
64.18	−3.56	478474	0.15	307097	2009
55.37	18.74	568135	2.44	314599	2010
29.22	−33.52	377689	−64.92	110371	2012
53.49	8.89	411279	99.31	219977	2013
51.56	−3.30	397688	−6.78	205053	2014
58.05	6.36	422998	19.76	245569	2015
44.13	−31.25	290827	−47.74	128336	2016

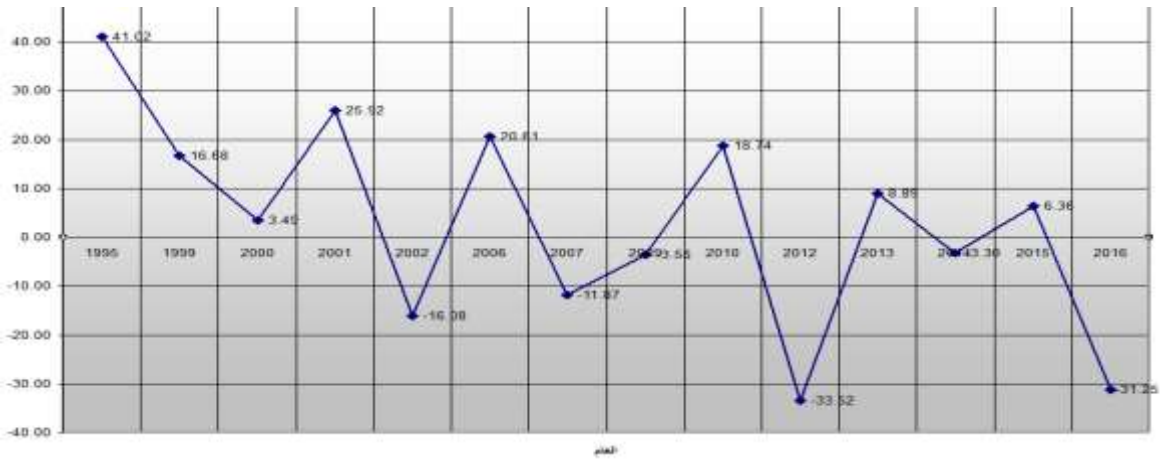
المصدر: الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية ونتائج المسح الصناعي للأعوام المذكورة

حسبت المعدلات والنسب من قبل الباحثة.



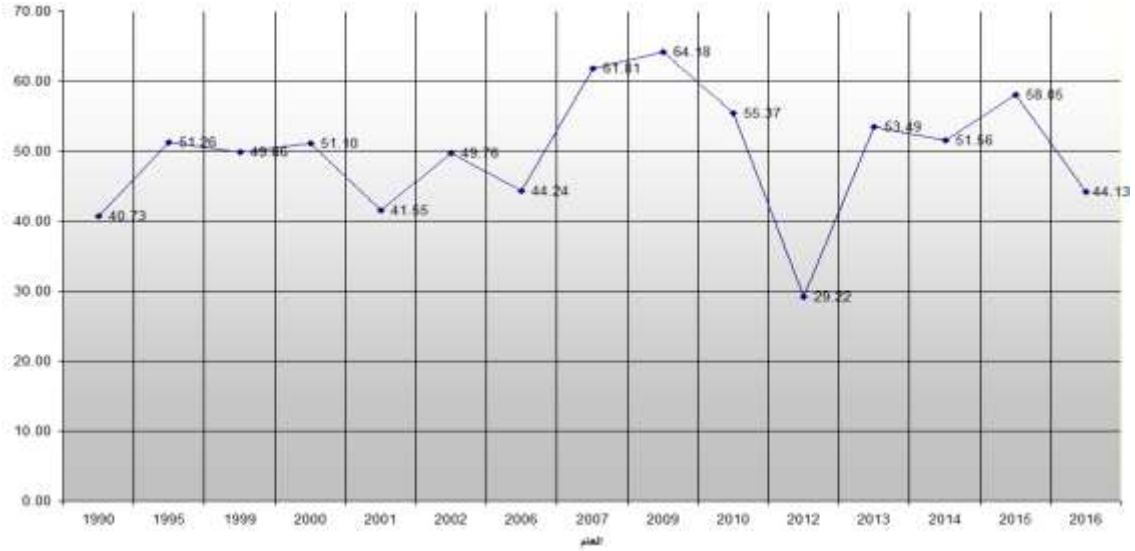
الشكل(3) يبين معدل تغير القوى العاملة في المشروعات الصناعية الصغيرة للفترة (1990-2016)

إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (3)



الشكل(4) يبين معدل تغير القوى العاملة في قطاع الصناعة للفترة (1990-2016)

إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (3)



الشكل (5) يبين نسبة مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة في تشغيل القوى العاملة الصناعية للفترة (1990-2016).

إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

من تحليل بيانات الجدول (3) والأشكال (3،4،5) نلاحظ:

أ. معدل تغير العمالة: تعرض معدل تغير العمالة في القطاع الصناعي لتذبذب بين القيم السالبة والموجبة خلال فترة الدراسة حسب الجدول (3) والشكل **(4)** حيث بلغ أعلى قيمة له عام 1995 بمعدل 41.02% حيث شهدت هذه الفترة تغيرات اقتصادية أدت لاستقطاب العاملين بشكل متزايد في كل القطاعات ومنها القطاع الصناعي، ومن أهمها القانون (10) الذي سمح بالتعددية الاقتصادية ودخول القطاع الخاص ولو بشكل خجول إل الاقتصاد السوري ، كما بلغ معدل تغير العمالة حده الأدنى السالب عام 2012 بقيمة 33.52-% وهذا يتوافق مع أقل قيمة لمعدل تغير القوى العاملة في المشروعات الصناعية الصغيرة حسب الجدول (3) والشكل (3) لنفس العام (وهو العام اللاحق لاندلاع الحرب على السورية التي طالت كل القطاعات الاقتصادية حيث بلغت قيمته 64.92-% مما أدى لتغير سلبي كبير في عدد العاملين في هذه المشروعات. [15]

وفي عام 2013 نلاحظ حدوث أعلى معدل تغير موجب للعمالة في المشروعات الصناعية الصغيرة وبلغت قيمته 99.31% يقابله بنفس العام 8.89% في قطاع الصناعة ككل ، أي أن المشروعات الصناعية الصغيرة استطاعت مضاعفة عدد العاملين بها بعد عام واحد من أدنى قيم وصلتها في ناتجها وعدد العاملين فيها ، مما يدل على خصوصية تحظى بها المشروعات الصناعية الصغيرة في فترة الأزمات وهي إعادة جذب قوى عاملة بسرعة تتجاوز باقي المشروعات وذلك بسبب قدرتها على الانبعاث من جديد ، وسهولة عودتها للعمل في حال توفرت أقل الظروف المواتية حتى في حال انتقالها إلى سوق جديد كما حدث بين عامي 2012 و 2013، أي أن هذه المشروعات مناسبة للنهوض بالاقتصاد الوطني كخطوة أولى في حال حظيت بالاهتمام المطلوب .

ب. نسبة مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة في العمالة الصناعية: يظهر الجدول (3) والشكل (5) أن أدنى قيمة لهذه النسبة هي 29.22% في عام 2012 للأسباب المذكورة سابقاً والتي أثرت على المشروعات الصناعية الصغيرة وبالتالي أثرت بشكل مباشر على عدد العاملين فيها ، كما بلغت أعلى قيمة لهذه النسبة 64.18% في عام 2009 ،

وذلك بسبب انتشار المشروعات الصناعية الصغيرة وتمركزها في المحافظات الكبرى (دمشق، حلب، ريف دمشق، حمص) بشكل رئيسي بالإضافة للمدن الصناعية (حسياء في حمص ، الشيخ نجار في حلب ، عدرا في ريف دمشق ،المدينة الصناعية بدير الزور) حيث بلغ عدد المشاريع المنفذة فيها خلال الفترة (2004–2009) 3877 مشروع وفق القانون 21 لعام 1958، موفرة 28944 فرصة عمل.[16]

المؤشر الثالث : العلاقة الارتباطية بين عدد العاملين في المشروعات الصناعية الصغيرة كمتغير مستقل والناتج الصافي الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج في هذه المشاريع كمتغير تابع.

من المعروف أن عدد المشروعات الصناعية الصغيرة تؤثر بشكل مباشر على عدد العاملين فيها لكن هل يوجد علاقة ارتباطيه بين عدد العاملين والناتج الصافي الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج في هذه المشروعات وهل يتبع هذا الناتج (كمتغير تابع) للمتغير المستقل المتمثل بعدد العاملين علماً أنه يتبع لعدة عوامل أخرى لن نتطرق لها.

الجدول رقم (4) عدد العاملين في المشروعات الصناعية الصغيرة X (عامل) والناتج الصافي الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج في المشروعات الصناعية الصغيرة Y (بأسعار 2000 الثابتة، بآلاف الليرات السورية) – خلال الفترة (1990–2016)

العام	عدد العاملين في المشروعات الصناعية الصغيرة (X)	الناتج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج للمشروعات الصناعية الصغيرة(Y)
1990	105659	12961098
1995	187505	20351033
1999	212806	21190499
2000	225731	28314130
2001	231106	32540005
2002	232267	29301620
2006	249038	34532801
2007	306626	44018451
2009	307097	50732026
2010	314599	52792720
2012	110371	15060070
2013	219977	23011920
2014	205053	34668221
2015	245569	48395285
2016	128336	20602854

المصدر: الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية ونتائج المسح الصناعي للأعوام المذكورة

وبحساب معامل الارتباط Rxy نجد قيمته :

Rxy= 0.887861805

وهذه القيمة تقع ضمن المجال [0.90 – 0.80] والتي تدل على أن العلاقة متينة فقط (فعالة).

وعلى اعتبار أن نسبة مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة في العمالة الصناعية تتجاوز 50% في معظم أعوام الدراسة فيمكن أن تساهم هذه العمالة الكبيرة في تحقيق قيم مضافة أكبر في حال تم تلافي المشكلات التي تقف أمام تحقيق ذلك .

اختبار الفرضية الأولى :

H0: لا توجد علاقة ارتباطيه بين عدد العاملين في المشروعات الصناعية الصغيرة في سورية x وبين الناتج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج المتحقق من هذه المشروعات y، H0:Rxy= 0

ولاختبار معنوية الارتباط نقوم بحساب t وفق العلاقة :

$$t = [|r|.\sqrt{(n-2)}] \;/\; [\sqrt{(1-r^2)}]$$

$$t = [|0.887861805|.\sqrt{(15-2)}] \;/\; [\sqrt{(1-0.887861805^2)}]$$

$$t = 6.957531302738 \approx 6.958$$

ولكي نقبل فرضية العدم التي تعني أنه لا يوجد فروق جوهرية بين معامل الارتباط المحسوب ومعامل الارتباط صفر أي أن قيمة معامل الارتباط المحسوبة ليس لها دلالة إحصائية عند 0.05 (أي احتمال 5% من الحالات تكون فيها قيمة معامل الارتباط راجعة إلى الصدفة) : يجب أن تكون t المحسوبة أصغر من t الجدولية في جدول توزيع ستودينت المقابلة لدرجة حرية (n−2=13)، ومستوى دلالة (α=0.05) والتي تساوي (2.160)، فنجد أن t المحسوبة أكبر من t الجدولية وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلةH1 القائلة:

توجد علاقة ارتباطيه بين عدد العاملين في المشروعات الصناعية الصغيرة في سورية x وبين الناتج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج المتحقق من هذه المشروعات y، H1:Rxy≠0

حيث يجب العمل على زيادة فعالية الارتباط بين عدد العاملين في المشروعات الصناعية الصغيرة وبين الناتج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج المتحقق فيها، ليساهم خلق مشروعات صناعية صغيرة بتحقيق قيم مضافة بشكل متناسب مع حجم العمالة التي يقوم بتشغيلها، أي تحقيق منفعة اقتصادية مساوية للمنفعة الاجتماعية الناتجة عن هذه المشروعات حيث تكون هذه المنفعة على مستوى الاقتصاد ككل بزيادة مساهمة هذه المشاريع في تحقيق القيم المضافة الإجمالية وعلى مستوى الفرد برفع مستوى معيشة العاملين عند زيادة الدخول.

المؤشر الرابع: العلاقة الارتباطية بين عدد العاملين في القطاع الصناعي كمتغير مستقل والناتج الصافي الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج كمتغير تابع.

الجدول رقم (5) عدد العاملين في قطاع الصناعة X (عامل) والناتج الصافي الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج Y (بأسعار 2000 الثابتة، بآلاف الليرات السورية) – خلال الفترة (1990–2016)

العام	عدد العاملين في قطاع الصناعة (X)	الناتج الصافي الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج (Y)
1990	259386	132707000
1995	365787	209170000
1999	426807	300450000

2000	441717	274798000
2001	556202	293855000
2002	466746	282444000
2006	562940	315171000
2007	496113	335281000
2009	478474	361212000
2010	568135	348729000
2012	377689	214491000
2013	411279	138045000
2014	397688	90843000
2015	422998	65949000
2016	290827	89730000

المصدر: الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية ونتائج المسح الصناعي للأعوام المذكورة

لمعرفة مدى مساهمة القوى العاملة الصناعية بتحقيق الناتج الصناعي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج للفترة (1990-2016) نقوم بحساب معامل الارتباط Rxy نجد قيمته : **Rxy= 0.73575113**

وهذه القيمة تقع ضمن المجال [0.80 – 0.70] والتي تدل على أن الارتباط مقبول .

اختبار الفرضية الثانية :

H0: لا توجد علاقة ارتباطيه بين عدد العاملين في قطاع الصناعة السوري x وبين الناتج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج المتحقق من هذه المشروعات y، H0:Rxy= 0

=[|r|.√(n−2)] ⁄ [√(1−r^2)]˜t

=[|0.73575113|.√(15−2)] ⁄ [√(1−0.73575113^2)]˜t

= 3.91698877689 ≈3.917˜t

ولكي نقبل فرضية العدم التي تعني أنه لا يوجد فروق جوهرية بين معامل الارتباط المحسوب ومعامل الارتباط صفر أي أن قيمة معامل الارتباط المحسوبة ليس لها دلالة إحصائية عند o.o5 (أي احتمال 5% من الحالات تكون فيها قيمة معامل الارتباط راجعة إلى الصدفة) : يجب أن تكون t المحسوبة أصغر من t الجدولية في جدول توزيع ستودينت المقابلة لدرجة حرية (n−2=13)، ومستوى دلالة (α=0.05) والتي تساوي (2.160)، فنجد أن t المحسوبة أكبر من t الجدولية وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة H1 القائلة:

توجد علاقة ارتباطيه بين عدد العاملين في قطاع الصناعة السوري x وبين الناتج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج المتحقق من هذه المشروعات y، H1:Rxy≠0

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات :

1. انخفاض نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة في الناتج الصناعي الصافي في معظم أعوام الفترة المدروسة (1990-2016).

2. ارتفاع نسبة مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة في تشغيل العمالة الصناعية في معظم أعوام الدراسة.

3. خسائر القطاع الصناعي بشكل عام والمشروعات الصناعية الصغيرة بشكل خاص كانت الأكبر خلال سنوات الحرب على سورية مقارنة بباقي القطاعات والمشروعات.

4. ارتفاع قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة على استعادة عافيتها وتحقيق الناتج الصافي وجذب العاملين بعد تحملها لخسائر كبيرة بسرعة تفوق المشروعات الصناعية الأخرى.

5. هنالك علاقة فعالة ومتينة بين عدد العاملين في المشروعات الصناعية الصغيرة وتحقيق الناتج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج فيها ، لكنها دون المستوى المأمول عند النظر لحجم هذه العمالة ويمكن لهذه العلاقة أن تصبح متينة جداً في حال تلافي المشكلات الخاصة بتأهيل العاملين.

6. هناك علاقة مقبولة وأقل من المستوى المطلوب بين عدد العاملين في القطاع الصناعي (عدا المشروعات الصغيرة منه) والناتج الصافي الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج قياساً بعدد العاملين الكبير في هذا القطاع بسبب ارتباط تحقيق قيمته المضافة بعوامل أخرى أكثر أهمية كاستخدام التقنيات الرأسمالية الحديثة والضخمة.

7. تتأثر القيمة المضافة الصافية في المشروعات الصناعية الصغيرة بحجم العمالة (كأحد العوامل) أكثر من تأثرها بذلك في باقي المشروعات بشكل يمنحنا قدرة إضافية على التحكم بهذه الإنتاجية بزيادة معدل التشغيل في هذه المشروعات.

التوصيات:

1. العمل على زيادة فعالية الارتباط بين عدد العاملين في المشروعات الصناعية الصغيرة وبين الناتج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج المتحقق فيها، ويتم ذلك بتدريب وتأهيل العاملين في هذه المشروعات كإتباع برامج تدريبية تتدخل الحكومة بتنظيمها لأنها تفوق قدرة صاحب المشروع الصغير المادية، كما يتم ذلك بنظام الحوافز والمكافآت واختيار الكوادر المؤهلة بغض النظر عن الصلات العائلية المنتشرة في هذه المشروعات.

2. زيادة معدل التشغيل في المشروعات الصناعية الصغيرة بالتشجيع على زيادة عدد هذه المشروعات وضمان استمرار عملها ويتم ذلك بعدة طرق :

أ. دعم هذه المشروعات تمويلياً عن طريق تقديم القروض والتسهيلات المصرفية وتخفيف الإجراءات المعقدة.

ب. تسهيل المعاملات الإدارية والروتينية لمنح التراخيص الخاصة بها، بالإضافة لمنح لإعفاءات الضريبية كالتي تحصل عليها المشروعات الكبيرة.

ج. إخضاعها لدراسات جدوى اقتصادية دقيقة قبل منح التراخيص لمساعدة المستثمر قليل الخبرة في ضمان استمرار مشروعه.

د. توفير جهة تقدم بحوثاً تسويقية لمساعدة المستثمر على تسويق منتجاته محلياً وعالمياً و تأمين التمويل اللازم لاستكمال مشروعه وتوسيعه.

هـ.تسيير سبل حصول المشروعات الصناعية الصغيرة على التكنولوجيا اللازمة لتحسين جودة إنتاجه وبأسعار مناسبة لقدرة المستثمر المحدودة.

References :

1. KHALAF,O.F. *Small Business Projects in Iraq- Settlement and Finance*. Journal of Baghdad College of Economic sciences University Iraq, Vol. 2013, NO. 4, 2013, 127-151.
2. ABDEL-SALAM, S. *The Economics of Small Industries and Their Role in Achieving Development*, Dar Alnahda Alearabia , Egypt, 1993, 165.
3. Jack Loeb, *The Third World and Survival Challenges*, translated by Ahmad Fouad Balba, The National Council for Culture Arts and Letters , Kuwait, 1986, 349.
4. KHOUNI, R, HASSANI, R. *Small and Medium-sized Enterprises and their Financing Problems*, 1st edition, Dar Itrac for Printing and Publishing, Egypt , 2008, 202.
5. AL ABADI, S. *Small funded projects and their development impact*, 1st Edition, Academic Book Center, Jordan, 2015, 210.
6. Syrian Cabinet Presidency Letter No. (2786/1) 3/3/2017 Containing the definition of small and medium enterprises, Syria.
7. AL MUSABAH, I. *Determinants of Inflation in Syria during the period 1970-2004* . Journal of Social Sciences Kuwait, Vol. 4, NO. 34, 2006, 45-71.
8. Fourth Investment Report 2009 in Syria, Syrian Investment Commission, Syria, 2009, p. 23
9. The results of the industrial survey for the years 2009-2010, Central Bureau of Statistics, Syria.
10. Higher Commission for Scientific Research, *Analysis of the current reality of the Syrian industry sector and future directions - the draft policy for the national science, technology and innovation,* Presidency of the Council of Ministers, Damascus, Syria, 2010.
11. Consolidated Arab Economic Report 2009, Arab Monetary Fund, Department of Statistical Annexes, p. 305.
12. The Banking Sector in Syria: Reality and Prospects, The Syrian Economic Center, 2007, from https://www.kantakji.com/media/6523/00008.pdf
13. The effects of the crisis on the Syrian economy (2011-2015), a report from the Damascus Center for Research and Studies (Medad) http://www.dcrs.sy
14. ZIDAN, R. Small *and Medium Industrial Projects in Syria and their Role in Economic and Social Development*, The Syrian General Book Authority- Ministry of Culture, Syria, 2010, 336 .
15. AL HAMASH, M. *The Syrian Economy in Forty Years: An Analytical Study of Economic and Social Developments in Syria (1971-2010)*, 1st Edition, Muntadaa Almaearif, Beirut, Lebanon, 2011, 510.
16. Fourth Investment Report 2009 in Syria, Syrian Investment Commission, Syria, 2009, p. 63 .